تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر: واقع وتحديات

The development of the public industrial sector in Algeria: Reality and challenges

Le développement du secteur industriel public en Algérie: Réalité et défis

د./ يعقوبن صليحة*

تاريخ الاستلام: 2017/12/30 تاريخ قبول النشر: 2018/11/14

Abstract:

The industry represents one of the important sectors in different economies, where the supply of raw materials needed for other sectors, this research aims to highlight the importance of the industrial sector in the Algerian economy in recent years. The research has concluded that the public industry in Algeria still suffers from many problems which deos not provide the necessary opportunity to achieve the desired development, this sector still ranks last in terms of its contribution to value added, to the gross domestic product and even in employment.

Key words: **I**ndustrial development, **P**ublic industrial sector, **I**ndustrial investment, **A**lgeria.

* أستاذة محاضرة ﴿ب﴾ – جامعة الجزائر3

ملخص:

تمثل الصناعة أحد القطاعات الهامة التي تقوم عليها مختلف الاقتصاديات، حيث تورد الموارد الأولية اللازمة للقطاعات الأخرى، وتهدف الدراسة إلى توضيح مكانة هذا القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تم التوصل إلى كون الصناعة العمومية في الجزائر لا تزال تعاني من العديد من المشاكل التي لا تمنح الفرصة اللازمة لتحقيق التنمية المرجوة منها، ولا يزال هذا القطاع يحتل مراتب متأخرة فيما يخص مساهمته في القيمة المضافة والناتج المحلي الخام وحتى التشغيل.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، القطاع الصناعي العمومي، الاستثمار الصناعي، الجزائر.

Abstract:

L'industrie représente l'un des secteurs importants dans les différentes économies, où l'approvisionnement en matières premières nécessaires pour d'autres secteurs, l'étude vise à clarifier le statut du secteur industriel dans l'économie algérienne au cours des dernières années, a été atteint sur le fait que l'industrie publique en Algérie souffre encore de nombreux problèmes qui ne sont pas donnés la possibilité nécessaire pour atteindre le développement souhaité, ce secteur occupe toujours le dernier rang en termes de sa contribution à la valeur ajoutée, au produit intérieur brut et même dans l'emploi.

Mots clés: **D**éveloppement industriel, **S**ecteur industriel public, **I**nvestissement industriel, **A**lgérie.

مخطط المقال:

مقدمة
1) تطور التصنيع في الجزائر
1-1) ماهية الصناعة
1-2) القطاع الصناعي الجزائري في ظل الاقتصاد المخطط
1-3) القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق
2) وضع القطاع الصناعي الجزائري
2-1) أداء القطاع الصناعي
2-2) اعادة بعث القطاع الصناعي العمومي والتحديات التي تواجهه
خاتمة

مقدمة:

خرجت الجزائر غداة الاستقلال بقطاع صناعي هش، يفتقر إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، حيث انطلقت في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية صلبة من خلال الأولوية التي أولتها لمختلف الصناعات خاصة الثقيلة منها أو بما كان يسمى "بالصناعات المصنعة"، وهذا بهدف رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، وبالتالي تحقيق طفرة اقتصادية، لكن بعد التطورات الجذرية التي شهدتها السياسة العالمية وتغير مفاهيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومحاولة الجزائر دخول اقتصاد السوق، كان لابد من مراجعة السياسة الصناعية التي لم تفلح ثمارها لعدة أسباب داخلية وخارجية.

من هذا المنطلق، جاءت اشكالية الدراسة في السؤال: **ما هو واقع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهه؟**

1) تطور التصنيع في الجزائر:

عرف القطاع الصناعي الوطني منذ الاستقلال تحولات وتغيرات عامة أملتها الظروف التي شهدتها الساحتين الوطنية والدولية، ولقد تركزت الجهود في المرحلة الأولى على إقامة الهياكل التي تشكل القاعدة المتينة لخوض معركة التصنيع، وعلى دراسة معمقة لأحسن الوسائل القادرة على تحقيق الإنجازات الصناعية والخروج من دائرة التخلف الصناعي بإنشاء قطاع صناعي قوي.

1-1) ماهية الصناعة:

تؤدي الصناعة دورا مهما في تطوير اقتصاديات العديد من الدول، حيث تعتبر الشرط الأساسي لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، فهي تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع معدلات النمو بشكل سريع، ولهذا اهتمت الدول النامية منذ استقلالها بتطوير هذا القطاع، لما يوفره من شروط للتنافس في الأسواق العالمية.

خضع مفهوم الصناعة الى جملة من التأويلات والتعاريف المتنوعة، ومصدر هذا الاختلاف هو وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهذه المدرسة الفكرية الاقتصادية أو تلك، ولهذا الفكر الاقتصادي أو ذاك، وفيما يلي سنتطرق الى أهمها[1]:

- مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي الذي يركز على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية وهذا الأسلوب الجديد يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة؛
- مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية الذي يرى أن الصناعة هي مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"، وقد تعرض هذا المفهوم للنقد نظرا لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد مؤسسات تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق؛
- تعرف الصناعة كذلك بأنها مجموع من المصانع تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع أي يكون نشاطها الرئيسي انتاج سلعة معينة؛
- وتعد الصناعة فرعا من فروع الاقتصاد الوطني حيث تتألف من عدد من المؤسسات التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع، وتتألف كل منشآة من وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع. ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. وبشكل عام تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعا صناعيا، ومن كافة الفروع

الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المؤسسات التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات[2].

من التعاريف المذكورة أعلاه، يمكن القول أن الصناعة عبارة نظام يشمل عدد من الفروع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها الى مختلف السلع الانتاجية والاستهلاكية.

تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في بناء الاقتصاد الوطني، ولذلك يشير أحد الكتاب إلى أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه في هذه العملية من خلال ما يأتي[3]:

- إن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي، حيث أن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك؛
- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج الوطني وهذا عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج الوطني؛
- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعدادا ليست بالقليلة من الأيدي العاملة؛
- المساهمة في توفير احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة؛
- العمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهذا بقيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء لاستيرادها، وهذا ما يوفر العملة الصعبة؛
- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل أكبر، مقارنة بالحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي؛
- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى، فهو يعمل على توفير منتجاته كمستلزمات لعملية التوسع في القطاعات الأخرى، كما أنه باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى، فإنه يحفز تلك القطاعات على التوسع كذلك نظرا لتشكليه طلب على منتجاتها؛

- إن قطاع الصناعة يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها، وهذا ما يسهم في إحداث التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية؛
- إن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين وهذا ما يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد؛
- وإن التصنيع يسهم في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي، وكذلك في الصادرات.

تعتبر الصناعات الاستخراجية -النفطية منها والمعدنية- القاعدةَ الأساسية للصِّناعات التحويليَّة وهي ولعلَّ مِن أهم المزايا الاقتصادية لهذه الصناعات، قدرتَها على إمداد العديد من الصناعات الوسيطة، والنِّهائية اللاحقة، بالمواد الخام الأولية، ونصف المصنعة، التي تشكِّل المدخلات الأساسية لهذه الصناعات[4]. ونلخص الصناعتين في:

1. **الصناعات التحويلية:**

هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو اعادة معالجة المواد الاولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة، ومن أهم فروع الصناعة التحويلية: صناعة تعدين المعادن السوداء (كإنتاج الحديد الصلب، الفولاذ، الصفائح)، صناعة تعدين المعادن الملونة (كإنتاج النحاس والزنك، الرصاص، الألمنيوم، القصدير)، صناعة تحويل المعادن (كإنتاج المصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة، ووسائل النقل)، الصناعات الكيماوية، صناعة الأخشاب، صناعة الورق والطباعة والنسيج بأنواعها، صناعة الاحذية الجلدية، والصناعات الغذائية بأشكالها المختلفة وأنواعها المتباينة[5]. وعليه، فالصناعات التحويلية هي جميع الصناعات التي يحصل يطرأ عليها تغير جزئي أو كلي للمادة المستخدمة سواء مواد أولية أو مواد نصف مصنعة.

2. **والصناعات الاستخراجية:**

هي احدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الارض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض، منها صناعة الفحم وخامات الحديد، واستخراج النفط والكبريت والخامات الأولية المستخرجة من التربة، لذا فان الصناعة هي القطاع الذي تتفاعل في اطاره عناصر الانتاج لتكيف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الانسان الى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت انتاجية أم استهلاكية[6].

1-2) القطاع الصناعي الجزائري في ظل الاقتصاد المخطط:

تأثر القطاع الصناعي بالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر خلال العقود الماضية، وعلى غرار باقي الدول السائرة في طريق النمو، تبنت الجزائر النموذج الاقتصادي الاشتراكي، والذي ارتكز على تطوير النشاط الصناعي كأساس للتطور التقني والاجتماعي للدول الاشتراكية[7]، حيث اختارت الجزائر في تنميتها النموذج الشائع خلال الستينيات من القرن العشرين والمعتمد على الصناعة المصنعة، من خلال الاعتماد على المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، واستمر هذا النهج إلى غاية الثمانينيات، كما اعتمدت على إستراتيجية الإحلال محل الواردات في سياسة التصنيع، وذلك بالاعتماد على الحماية، الدعم والتدخل في قوى السوق، هذه السياسات أثرت على هيكل الإنتاج الصناعي، وعلى معدل نموه وعلى تطوره[8].

تبنت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا لبناء قاعدة صناعية ثقيلة، والتقليل من مظاهر التخلف الموروث عن الفترة الاستعمارية الطويلة، فاختار مخططوا الاقتصاد الوطني فكر **De Bernis** القائم على تطوير بعض الصناعات التي لها القدرة على تطوير القطاعات الصناعية الأخر كصناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمنت...الخ ومن ثم التمكن من بناء قاعدة صناعية تتكون من صناعات متكاملة تستعمل الموارد الاقتصادية الوطنية بكفاءة عالية، فالاستثمار في هذه الصناعات سينتج عنه تكامل الاقتصاد الوطني ورفع قدراته الإنتاجية وبالتالي رفع مستوى الدخل العام.
شهدت الفترة 1970-1977 تطبيق نموذج ***de Bernis Destanne** الذي يتضمن إقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية والتي من المفروض أن تؤدي الى التكامل بين القطاعات[9]. ولضمان نجاح هذا النموذج تم اسناد القيادة للقطاع الصناعي العمومي.

تميزت الفترة (1967-1979) هذه الفترة بإتباع نموذج يعبر عنه في الأدبيات الاقتصادية بإستراتيجية النمو الغير المتوازن[10]، حيث النمو لا يشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، وإنما يتحقق بقيادة قطاع اقتصادي(الصناعة) محرك لباقي النشاطات، ويتضح ذلك

* يركز دوبيرنيس على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم " الصناعات المصنعة والتي يمكن أن تلعب دورا محركا في تنمية الاقتصاد.حيث يرى ضرورة الاعتماد على هذه الصناعات باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة انتاجية العمل، وبالتالي تؤدي الى اعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من أثار دفع الى الأمام والى الخلف.

من خلال المخططات التنموية التي تم تنفيذها، فالمخطط الثلاثي (1967-1969) خصص له 5,4 مليار دينار للاستثمار في القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات التي قدرت بحوالي 9,06 مليار دينار، أي نسبة 59,06%. وتم تنفيذ 83% من هذه المخصصات.

من خلال حجم الاستثمارات التي وجهت للقطاع الصناعي يتضح جليا أن الاستراتيجية الصناعية المتبعة خلال هذه الفترة كانت تهدف الى تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية[11]. ففي المخطط الرباعي الأول (1973-1977) بلغت حصة القطاع الصناعي 12,40 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات البالغة 27,74 مليار دينار أي بنسبة 44,70% وتم انجاز 20,80 مليار دينار (زيادة بـ 74,67 %من المبلغ المخطط)، وتفسر هذه الزيادة بتأميم المحروقات وارتفاع أسعارها في السوق العالمية، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عوائد الصادرات التي استخدمت لتدعيم عملية التنمية الصناعية في البلاد.أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فقد برمج 48 مليار دينار للقطاع الصناعي من أصل 110,22 مليار دينار، أي بنسبة 43,54% وتم تنفيذ 74,15 مليار دينار (زيادة 26,15 مليار دينار)، ونفسر ذلك بارتفاع تدفقات عوائد صادرات المحروقات وحاجة الصناعة لذلك[12]، ان الهدف من التوجه نحو استراتيجية تنمية قطاع المحروقات والصناعات القاعدية خلال هذه المرحلة هو بناء قطاع صناعي بإمكانه أن يساهم في حل مشكلة عدم التوازن الداخلي وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج[13]. والجدول التالي يوضح الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1977).

الجدول 01 - الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة: مليار دينار

الفترة	1969-1967		1973-1970		1977-1974	
القطاعات	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
الصناعة	5,40	59,60	12,40	44,70	48.00	43,54
الزراعة	1,90	20,97	4,35	15.70	8,84	8,02
باقي القطاعات	1,76	19,43	10,99	39,60	53,38	48,44
المجموع	9,06	100	27,74	100	110,22	100

المصدر: BENACHENHOU Abdelatif, «L'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982)», OPU, Alger, 1982, p. 48.

لم تسمح التنمية الموسعة التي اعتمدت عليها السياسة التصنيعية في الجزائر منذ 1967 وبأسلوب التخطيط بمحاولة وضع سياسة اقتصادية فعالة، فلقد اعتبر البعض أن النظام الاشتراكي لم ينجح في بناء الصرح الصناعي، فارتفاع معدلات البطالة والانزلاق في الإنتاجية، وغياب المواد الاستهلاكية من الأسواق كلها كانت سلبيات انبثقت من مركزية القرار. لذلك، جاء المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اللذان عملا على إعادة هيكلة مجال القطاع الصناعي سواء العمومي أو الخاص مع تشجيع الأنشطة المنتجة التي تعمل على إحداث تكامل بين القطاعين، ولقد تم التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988)[14].

لقد جاءت اعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرتها على التحكم والرفع من قدرتها الإنتاجية، حيث لم يساعد كبر حجم هذه المؤسسات وتمركز مجال نشاطها وتوسعه متخذي القرار على التحكم أكثر في الرفع من القدرات الانتاجية وتحسين مستوى انتاجية العمال والآلات، مما استلزم اعادة هيكلتها بطريقتين مختلفتين، حيث تقتصر الأولى على اعادة الهيكلة حسب المنتجات أما الثانية فيتم اعادة فيه حسب المناطق، وكان الهدف الرئيسي من اعادة الهيكلة هو تحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها وقتل روح المبادرة والإبداع فيها[15].

إلا أنه وخلال المخططين السابقين لم تبرز مكانة القطاع الصناعي بصورة كبيرة، ونتيجة لبعض الاختناقات والأزمات جاءت ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية الصناعية باعتباره مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل مسايرة التطورات العالمية تجسدت الإصلاحات الاقتصادية بجملة من القوانين بغية تأهيل الأداء الصناعي الجزائري، لكن مع الأزمة النفطية لسنة 1986 تأثرت الاستثمارات في القطاع الصناعي نتيجة انخفاض الدخل من قطاع الطاقة وبالتالي في الموارد الصناعية من آلات وتكنولوجيا، وحتى التخلي على بعض المشاريع في المخططين المذكورين أعلاه، كما تراجعت مساعدات الدولة المقدمة للشركات الوطنية بصفة ملموسة[16]، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل خاصة بين 1986 و1990 حيث كانت عدد المناصب التي خلقت في القطاع الصناعي بين 1980 و1985 حوالي 105700 منصب جديد، بينما أصبحت بين 1986 و1990 في حدود 28000 منصب جديد فقط[17]:

- بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، فقد تميزت خلال هذه الفترة بتدني نسبتها، حيث استقرت في حدود 3% عدا سنة 1983 أين بلغت 2%؛
- وأما الواردات، فيلاحظ استقرار في حجمها عدا سنة 1987، ويفسر الاستقرار بمحدودية عوائد الصادرات نتيجة تراجع أسعار المحروقات منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى تراجع

جهود التنمية في الجزائر التي كانت تتطلب مبالغ ضخمة لتمويل الصناعات. كما نستنتج من تحليل هذا التطور تجسيد التبعية بنوعيها للخارج(التبعية الغذائية والإنتاجية)، حيث ظلت الواردات الغذائية تتزايد محتلة المرتبة (03) بعد المنتجات النهائية والمنتجات الوسيطة.

ولقد شهد القطاع الصناعي تدهورا ملحوظا خلال تسعينات القرن العشرين، حيث سجل الانتاج الصناعي معدلات نمو سالبة خاصة بعد تطبيق اعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات. فالاصلاحات المتعاقبة على مؤسسات القطاع الصناعي كلفت الدولة مبالغ مالية ضخمة دون الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها، وهذا ما جعلها غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية وفك التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية.

1-3) القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق:

ان التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية دفعت الجزائر إلى التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه في الألفية الجديدة، فمنذ بداية الثمانينات شهد الاقتصاد الوطني بعض التحولات والإصلاحات الذاتية تصب في اتجاه معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن هذه الإصلاحات سرعان ما وصلت إلى حدودها خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول وهذا ما جعل السلطات تتجه إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق القائم على تحرير الاقتصاد بدلا من منهج التخطيط الموجه، كعلاج لأزمة الاقتصاد الوطني المرتبط ارتباطا تاما بالمحروقات، ومن هنا أقبلت السلطات العمومية لأول مرة للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1989، وابتدءا من هذا التاريخ عقدت الجزائر عدة اتفاقات تثبيت، وتوجت ببرنامج التعديل الهيكلي.

ولقد كانت نتائج نظام اقتصاد السوق (برنامج التعديل الهيكلي) على القطاع الصناعي سلبية أكثر منها ايجابية حيث أن أهم ما ميز الوضعية الاقتصادية (حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي)[18]، أنها أصيبت بانحسار وانكماش مختلف القطاعات ولكن بدرجات متفاوتة، فالقطاع الأكثر تضررا من غيره هو القطاع الصناعي حيث انخفض الإنتاج فيه وظلت معدلات استغلال قدراته متدنية للغاية، كما تدهورت مالية المؤسسات وتم حل العديد منها، حيث هبط مؤشر الإنتاج بأكثر من 11 نقطة ما بين 1994 و1997، وهذا يفسر بأن أكثر المؤسسات الصناعية تضررا بالانكماش هي الصناعات المصنعة التي تشكل هيكل الإنتاج العصري إذ أن إنتاجها انخفض بما يقارب 21

نقطة بين التاريخين المذكورين وبالمقابل فإن الصناعات الوحيدة التي سجلت نموا مطردا هي فرع الطاقة والمناجم، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولكن بدرجة أقل.

كما أنه خلال هذه الفترة شهد هذا القطاع تدهورا حادا، حيث كانت معدلات نموه السنوية سلبية باستثناء سنة 1998، وبلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة (-2,2%)
وترجع أسباب تدهور القطاع الصناعي إلى:

- ضعف البنية التحتية؛
- غياب العوامل الفنية التي تتعلق بالمواصفات الدولية؛
- ضعف تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية؛
- سوء استغلال للموارد المتاحة من الناحية المادية والبشرية؛
- اعتماده على المصادر الاجنبية في التموين؛
- وقلة الاهتمام بالبحث والتطوير.

والجدول التالي يوضح معدلات نمو القطاع الصناعي في الجزائر في فترة التعديل الهيكلي.

الجدول 02 - تطور معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر للفترة(1994-1998)

الوحدة: %

البيان	1995	1996	1997	1998
الصناعات التحويلية	1.60-	7.80-	7.50-	9.30
الصناعات خارج المحروقات	8.50-	7.40-	6.50-	9.80
قطاع المحروقات	1.90	3.40	4.40	0.80
القطاع الصناعي	0.50-	8.60-	3.60-	7.20

المصدر: Office national des statistiques (ONS), Alger, 2003.

يتضح من الجدول أن المحروقات هو القطاع الوحيد الذي سجل نتائج إيجابية طوال الفترة، بينما عرفت باقي القطاعات معدلات سالبة في معظم السنوات، من جهة أخرى، كان أهم ما ميز مرحلة التعديل الهيكلي سحب الدولة حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ دون أن تكون مهيأة لمواجهة نتائج قرارات السياسة الاقتصادية الكلية (تحرير الاسعار، ارتفاع معدلات الفوائد، تخفيض قيمة الدينار، والانفتاح الاقتصادي).

الجدول 03 - عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (الى غاية 30 جوان 1998)

القطاعات الاقتصادية	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	05	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، «تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر، 1998.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكبر عدد المؤسسات التي تم اغلاقها هي تلك التابعة للقطاع الصناعي، وهذا بنسبة 54% من مجموع المؤسسات التي تم حلها، كما احتلت المؤسسات العمومية أكبر نسبة بنحو 86%، مما ادى الى تسريح عدد كبير من العمال.
ومن خلال ما سبق، نجد أن قطاع الصناعة كان ضحية برنامج سياسة التعديل الهيكلي وذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها سياسة الصناعات الثقيلة المنتهجة سابقا.

عانت الصناعة العمومية من سياسة اعادة الهيكلة التي طبقتها الدولة منذ سنة 1994، بالإضافة الى توالي سياسات الاصلاح، فنجم عن ذلك تراكم الديون وعجز في الانتاج وتآكل الحصص، فأصبحت تمثل أقل من 5% من الثروة المنتجة مقابل 20% في السبعينات، بالإضافة الى عجز الصناعة العمومية عن مواكبة التطورات التكنولوجية، خاصة أنه مع مسار الخوصصة تم منع اي استثمار جديد في الآلة الانتاجية في وقت كانت فيه السوق مفتوحة، وخلال السنوات الاخيرة تم تسجيل تراجع في مستويات الانتاجية وتوقفت وحدات صناعية كاملة وتراجع الانتاج لنقص المواد الاولية.أما فيما يخص عمليات التطهير المالي التي استفاد منها القطاع فإنها لم تكن كافية، فالقطاع كان أداة لتغطية أعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل، مما جعل دوره غير واضح ولم يكن القطاع موجها للربح أو المردودية، خاصة أن نسب الانتاجية تراجعت بصورة مستمرة الى حدود تقل عن 40%.

ان التطورات السياسية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي لذلك جاءت السلطات العمومية بسياسة الانعاش الاقتصادي(2001-2014) بغرض تحريك النشاط الاقتصادي خاصة مع ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة، وفي هذا الاطار تم رصد حوالي 150 مليار دينار لتأهيل وانشاء 80 منطقة صناعية، بالإضافة الى تنمية الصناعات البتروكيماوية وتحديث الشركات العمومية، أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رصد له 100 مليار دينار منها 80 مليار دينار لتأهيل 20 الف مؤسسة[19]، وقد سجل القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال هذه الفترة متوسط معدل نمو حقيقي بلغ 1.95%، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 04 - مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2001-2014)

البيان	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	برنامج توطيد النمو 2010-2014	المتوسط خلال فترة البرامج التنموية
نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج %	6.77	5.28	4.76	5.60
معدل النمو الحقيقي%	1.90	0.13-	4.08	1.95

المصدر: يعقوبن صليحة، «واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر والسعودية)»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017، ص 195.

خلال الفترة (2001-2014)، بقي القطاع الصناعي يعاني من الركود وتدني مستوى الاداء ولم يتجاوب مع سياسة الانعاش الاقتصادي نظرا للمشاكل المالية والهيكلية، مما سبب عجزا في الجهاز الانتاجي وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة.

2) وضع القطاع الصناعي الجزائري:

إن النظر لنصيب الجزائر من الصناعات بمختلف أنواعها، نجد أنه متواضع جدا، حيث أن الصناعة التحويلية سجلت تأخرا كبيرا بالمقارنة مع ما حققته نظيرتها بكل من تونس، المغرب ومصر، فعندما ندرس اليوم وضعية الصناعة العمومية التي كلفت الدولة استثمارات ضخمة، نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة.

2-1) أداء القطاع الصناعي:

سنعرض أهم المؤشرات المتعلقة بالقطاع الصناعي خاصة تطور القيمة المضافة لهذا القطاع ومساهمته في الناتج الداخلي الخام.

بالنظر للهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام في الجزائر نجد أن النسبة المعتبرة منه يساهم فيها قطاع المحروقات، وهذا ما ينعكس سلبا على باقي القطاعات الاخرى غير النفطية خاصة الصناعات التحويلية.

الجدول 05 - التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالأسعار الجارية

الوحدة: %

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	34.8
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	36.1
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	36.4
2013	30	9.8	4.6	9.8	38.3
2014	27.1	10.6	5	10.8	41.5
2015	18.8	11.6	5.4	11.5	44.6
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	45.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013، 2014، 2015، و2016.

نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في تراجع منذ سنة 2012 وهذا راجع إلى انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، كما أن مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، فهي لا تتعدى في المتوسط 5 %، هذا دليل على ضعف القطاع اذا ما قارناه بغيره من القطاعات رغم زيادة الانفاق العمومي في اطار البرامج الخماسية، كل هذه المعطيات تشير الى الوضعية الصعبة التي تمر بها الصناعة الوطنية من جهة، والى المشاكل والعقبات التي يعاني منها القطاع الانتاجي الوطني سواء من حيث جودة المنتج أو معدل استغلال قدرات الانتاج أو حتى طريقة التسيير المتبعة من جهة ثانية، بالإضافة الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية اما بسبب العراقيل البيروقراطية أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة.

من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، نعرض الجدول:

الجدول 06 - مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعة خارج المحروقات	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5.1
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الصناعة خارج المحروقات	4.6	4.5	4.5	5.0	5.4	5.6

المصدر: ارجع إلى:

- موقع الديون الوطني للاحصاء،

http://www.ons.dz

- موقع بنك الجزائر،

http://www.bank-of-algeria.dz

رغم حجم الاموال التي ضختها الدولة لإنعاش الصناعة الوطنية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مساهمتها خارج المحروقات بقيت متدنية جدا وفي تراجع مستمر خاصة بعد بداية تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، فانعكاسات هذا الاتفاق كانت سلبية أكثر منها ايجابية على القطاع الصناعي، ويعود هذا الى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية، بالإضافة الى تراكم الديون وارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج من السلع الرأسمالية المستوردة.

اذن على الرغم أن هذا القطاع يعتبر المحرك الأساسي للتنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة كون التنمية الصناعية السمة الغالبة والمميزة للنمو الاقتصادي، بالإضافة الى أنها تعتبر مصدر لجلب للتكنولوجيا وتوطنها، إلا أن ما يميز المحيط الداخلي لمؤسسات القطاع الصناعي هو ثقل أنماط التسيير وعدم الالتزام بالمعايير والمقاييس الدولية في عملية الانتاج وحتى في التوزيع والتسويق، وهذا ما يبرز محيط غير ملائم لظهور امكانيات اعادة انتشار المؤسسات بسبب استمرارية العراقيل الخاصة بالاستفادة من القروض، وزيادة سيطرة الاسواق الموازية وانتشار المنتجات المقلدة.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة لكن تحتاج الى اعادة الانتشار في اطار الافاق المستقبلية للعولمة.

يشمل القطاع الصناعي الجزائري كباقي القطاعات الصناعية الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، حيث تشمل الصناعة الاستخراجية ثلاثة نشاطات رئيسية:

- النشاط الأول يتمثل في استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنوعيه؛
- النشاط الثاني يتعلق باستخراج وتجهيز الخامات المعدنية مثل خامات الحديد والنحاس؛
- والنشاط الثالث يتمثل في استخراج وتجهيز وتحضير الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات... الخ.

أما الصناعة التحويلية فتتمثل أساسا في الصناعات الغذائية، صناعة المنسوجات والألبسة والصناعة الجلدية، صناعة الأسمدة الكيميائية، صناعة الحديد والصلب والمعدّات، صناعة الاسمنت... الخ.

حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2016) نتائج موجبة لكنها ضعيفة ومتذبذبة، وهذا راجع الى عدم استغلال الامكانيات المتاحة، وبالنظر الى الاحصائيات المتوفرة نلاحظ أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا مقارنة بمساهمة الصناعات الاستخراجية، كما أنها تعاني من سيطرة الصناعات الاستهلاكية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 07 - مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

السنة	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%
2005	45786	46.0	4596	4.3	50382	50.3
2006	53440	45.9	4780	4.1	58220	50.0
2007	65651.4	47.0	5378.6	4.0	69029	51
2008	77454.3	45.5	6504.4	3.8	83994.7	49.3
2009	42977	30.0	6420	4.3	49397	34.3
2010	56426	34.7	6727	5.0	63153	39.7
2011	72228	36.7	7324	3.6	79552	40.3
2012	71685	35.0	7522	4.0	79207	39.0
2013	62867	28.9	7775	4.0	74394	32.9
2014	55085	25.0	8951	4.1	64036	29.1
2015	36411	20.0	7760	4.3	44171	24.3
2016	24138	15.0	8884	5.5	33022	20.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للفترات المعنية.

من الجدول، نلاحظ أن مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي سلكت اتجاها متزايدا من سنة الى أخرى الى غاية سنة 2008، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية حيث شهدت اسعار السلع الاولية منحا تصاعديا منذ سنة 2002 الى 2008، لكن في سنة 2009 انخفض الناتج الصناعي بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية وانكماش الطلب العالمي على النفط، أما بين سنة 2009 و2012 عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي تحسنا ملحوظا نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، لكن بعد سنة 2012 بدأت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالتراجع بسبب هبوط أسعار النفط في الاسواق الدولية والذي أدى بدوره الى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية حيث تمثل صادرات النفط 98% من اجمالي الصادرات مما يعرضها لمخاطر التقلبات الظرفية في أسعار المحروقات ويقلص من المداخيل.

أما الصناعة التحويلية تبقى مساهمتها ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي حيث لا تتعدى 5% بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم بنحو 48%، وهي موجهة للاستهلاك المحلي والقليل جدا ما يصدر للخارج، ويعود هذا التراجع الى محدودية القاعدة الانتاجية التي لا زالت ترتكز على صناعات تعتبر خفيفة وذات قيمة معرفية متدنية، بالإضافة الى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعات وتآكل تجهيزات الإنتاج، مما جعل الانتاج الصناعي غير قادر على المنافسة بسبب ضعف تنافسية الصناعات العمومية وقلة جودتها.وفيمايلي نوضح نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية.

الجدول 08 - مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية	1.87	2.03	2.14	2.40	2.22
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية	2.56	2.74	2.74	2.96	4.13

المصدر: يعقوبن صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

بالنظر الى تركيبة الصادرات نجد أن المنتجات من غير المحروقات لا تتعدى نسبة مساهمتها حدود 3 %، بينما قطاع المحروقات يستحوذ على أكثر من 97 % من اجمالي الصادرات، فالجزائر لا تصدر الكثير خارج قطاع المحروقات وعاجزة على تلبية الطلب الكلي من السلع الصناعية، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة جدا، فبالعودة الى رصيد الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي يتضح جليا أنه يشهد تراجعا مخيفا مع مرور الزمن، وهذا ما يعكس الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الوطنية خارج المحروقات، فاغلب السياسات الصناعية عجزت عن احداث التغيير في هيكل الصادرات الصناعية رغم ما تتمتع به من مزايا نسبية.

تعيش الصناعة الوطنية وضعية حرجة جدا ناتجة عن ضعف القاعدة التكنولوجية وتراجع حجم الاستثمارات، بالإضافة الى اعتمادها على التمويل الخارجي وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير. أما بالنسبة للصادرات عالية التكنولوجيا فهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات الصناعية وهذا يعبر عن الاستخدام الضعيف للتقانة.

انطلاقا من المؤشرات السابقة يتضح جليا أن الصناعة الوطنية تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية، أما الصناعة التحويلية فمساهمتها ضعيفة جدا، وهذا يرجع الى طبيعة المشاكل

المتنوعة التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي لا يمكن للقطاع الصناعي أن يؤدي دور كبير في التنمية بسبب انخفاض تنافسيته وضعف القدرة التنافسية للدولة ككل، ويمكن ايجاز أهم أسباب ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الى[20]:

- انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير؛
- قلة الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية وعدم القدرة على مسايرة التطور العالمي في التكنولوجيا المستخدمة؛
- عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف لتطوير هذا القطاع، اذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت أساسا على استراتيجيات منقولة من دول أخرى دون الاخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة محليا ودوليا؛
- وعدم الاستعمال الكامل للقدرات الانتاجية للمؤسسات الصناعية، حيث نجد أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف طاقاته.

اذن يبقي القطاع الصناعي وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة التحويلية ضعيفا جدا بالنظر الى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لاسيما المؤهلة منها، التي تطمح اليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات.

2-2) اعادة بعث القطاع الصناعي العمومي والتحديات التي تواجهه:

من أجل انعاش القطاع الصناعي الوطني واستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية تم اصدار العديد من القوانين والمراسيم، وأهمها[21]:

- المرسوم التنفيذي 05-165[22] المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- المرسوم التنفيذي 03-288[23] المعدل والمتمم للمرسوم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا قصد مرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- المرسوم التنفيذي 05-165[24] المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قصد تنفيذ استراتيجية ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها وتفعيل الابداع والابتكار التكنولوجي؛
- والقانون 16-09[25] المتعلق بترقية الاستثمار المكمل لتشريعات مدعمة لانشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الانتاجية.

وقد بلغت عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي في الفترة (2002-2017) حوالي 901 مشروع موزعة كما يلي:

الجدول 09 - توزيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط في الفترة (2002-2017)

القطاعات	القطاعات	عـــــدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %	مناصـــب الشغل	النسبة %
الصناعة	الصناعة	558	61.93	2.050.277	81.37	81.413	60.95
الخدمات	الخدمات	136	15.09	130.980	5.20	13.842	10.36
البنـــاء والاشـــغال العمومية والري		142	15.76	82.593	3.28	23.928	17.91
النقل	النقل	26	2.89	18.966	0.75	2.407	1.80
الفلاحة	الفلاحة	13	1.44	5.768	0.23	641	0.48
الصحة	الصحة	6	0.67	13.572	0.54	2.196	1.64
السياحة	السياحة	19	2.11	128.234	5.09	7.356	5.73
الاتصالات	الاتصالات	1	0.11	89.441	3.55	1.500	1.12
الاجمالي	**الاجمالي**	**901**	**100**	**2.519.831**	**100**	**133.583**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018

http://www.andi.dz

من خلال الجدول، نلاحظ أن القطاع الصناعي يعتبر الاكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية خاصة مجال المحروقات بنحو 558 مشروع استثماري أي ما نسبته 61% من اجمالي المشاريع الاستثمارية بقيمة اجمالية بلغت 2.050 مليار دينار أي ما يمثل 81 % من مجموع قيمة الاستثمارات، كما سمحت المشاريع بإنشاء 81413 منصب عمل، وهو ما يمثل 60% من مجموع ما تم انشاؤه من مناصب العمل من خلال المشاريع،

وتتمثل أهم الصناعات في الصناعات الغذائية، الكمياء والبلاستيك، صناعات الخشب الورق والجلود، وهذا يعني أن المستثمرين الاجانب يتجهون الى الاستثمار في المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في القطاعات الأخرى، أما بقية المشاريع فلم تحظ إلا بنصيب متواضع من اجمالي الاستثمارات.
ان إعادة بعث القطاع الصناعي الوطني لا يكون إلا من خلال انشاء المناطق الصناعية والتي ستساهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الخاص(المحلي والأجنبي) للمساهمة في تنمية هذا

القطاع وإيجاد فرص عمل جديدة سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي، بالإضافة الى تنمية المشاريع الوطنية الصغيرة والمتوسطة لنكون وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف التنموية.
عادة ما يطلق على المناطق الصناعية المستوطنة الصناعية، النطاق الصناعي...، ومهما اختلفت التسميات فهي تشير الى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع المزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع الى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد انشاؤها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[26].

ظهر ما يسمى المناطق الصناعية سنة 1973 وذلك بصدور القانون 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط ايجاد 77 منطقة صناعية على مستوى اقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني.
وتتوفر حظيرة الجزائر على مناطق صناعية ومناطق نشاط، تقدر مساحاتها ما يقارب 22 ألف هكتار تم انجازها في اطار مختلف المخططات التنموية اهمها المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، واد السمار بالحراش بالجزائر والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج..الخ، وقد تم تحديد شروط اداراتها عن طريق المرسوم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3، ومنذ 2007 أسند تسيير هذه المناطق الى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-199 المؤرخ في 2007/04/23 تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار[27].
وفي اطار قانون المالية 2017 اعتمدت الحكومة اجراءات جديدة تسمح للشركات الخاصة بخوض تجربة الانشاء والتسيير للمناطق الصناعية ومناطق النشاط، بعد أن كانت حكرا على الدولة، حيث تم اسناد لوكالة الوساطة والضبط العقاري مشروع انجاز 42 منطقة صناعية عصرية ونموذجية سنة 2012 لمواجهة النقص في هذا المجال، موازاة مع اطلاق مشروع جديد في جانفي 2016، كان الهدف منه تأهيل 70 منطقة صناعية بعد انقضاء برنامج خاص بعصرنة وتأهيل المناطق الصناعية الذي امتد من 1999 الى 2015 وخصص له ميزانية 25 مليار دينار[28].

إلا ان هذه المناطق قد شهدت ركودا صناعيا خلال السنوات الاخيرة، مما أثر سلبا على الاداء الاقتصادي، وعليه اتخذت السلطات جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها، حيث في اطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005 تم تخصيص ما يقارب 7.2 مليار دينار لتهيئة 70 منطقة صناعية على مستوى 17 ولاية تتوزع على الجهات الاربع للوطن[29].

اعتمدت الجزائر على أربعة أنواع من مناطق التنمية الصناعية المدمجة[30]:

1. **مناطق متعددة الخدمات:**حيث يشكل التنسيق والتفاعل بين المؤسسات والاقتصاديات الخارجية عاملا للنمو والتنافسية وتكون في المدن التي تملك البنى التحتية والمرافق العمومية الجيدة؛
2. **مناطق متخصصة:**حيث تتمركز المؤسسات ذات الانشطة التي تتم في ميادين تحويل المواد الاولية المشتركة أوللاستغلال، وفي هذه الحالة تكون الاقتصاديات الخارجية جد قوية، ويمكن أن تكون مناطق تستجيب لحاجيات نوعية للإقليم؛
3. **مناطق متخصصة في أنشطة ذات تكنولوجيا عالية للأقطاب التقنية:**وهي مناطق يمكن أن تخصص ويتم تهيئتها بالقرب من المدينة ذات التمركز الصناعي المتعدد الخدمات، حيث توجد كثافة عالية من مراكز التكوين والبحث؛
4. **وحظائر متخصصة في الخدمات:**ويمكن اعتبار نوعين من المناطق قواعد لوجيستية تحت تصرف مؤسسات التوزيع وأنشطة الاستيراد والتصدير ومناطق التنمية السياحية.

تشكل المناطق الصناعية خطرا على البيئة ونظامها الايكولوجي وذلك جراء ما ينتج عنها من تلوث العناصر الاساسية للمحيط من الهواء، الماء والتربة، خاصة الانبعاثات الغازية السامة والسائلة والمخلفات الصلبة، بالإضافة الى الحوادث المختلفة كالانفجارات والتسريبات والحرائق، لكن بالإمكان تحويل هذا الدور السلبي الى ايجابي من خلال ادخال الاعتبارات البيئية ضمن المشاريع التنموية واعتبارها أحد الشروط الهامة لقبول المشروع الصناعي وتجسيده ميدانيا، ولكي يتم تفعيل ذلك لابد من[31]:

- تفعيل دور القوانين والتنظيمات في فرض الرقابة الصارمة على تطبيق مختلف الدراسات التي تتضمن الاعتبارات البيئية؛
- تبادل الخبرات والمعلومات والانفتاح على العالم الصناعي والبيئي لاقتناء اهم القيم القانونية تجسيدا لما يسمى بالاقتصاد الصديق للبيئة؛
- توحيد العمل التشريعي لمختلف الدراسات التي ترتكز على الاعتبارات البيئية في المؤسسة الصناعية بين مختلف الدول؛
- الالتزام بأفضل المعايير وضمان تحقيق التنمية المستدامة في التخطيط، واتخاذ القرار وكذا تحقيق وفرة في رأس المال وتكاليف المشروع وحمايته من المخاطر غير المتوقعة؛
- التامين والحفاظ على العناصر الطبيعية لمشروع التنمية والموارد الطبيعية والبيئية في المنطقة الصناعية؛
- ونشر الوعي البيئي والثقافة البيئية لدى المؤسسات والمناطق الصناعية عموما.

ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة والأموال الضخمة التي رصدت لتهيئة هذه المناطق إلا أن معظمها تبقى غير مستغلة أحسن استغلال وتحولت الى مجمعات سكانية تشكل خطرا على البيئة، وذلك في ظل غياب أطر وآليات تنظم سير هذه المناطق.

تسعى الجزائر من خلال تبنيها الاستراتيجية الصناعية الجديدة الى انعاش الصناعات الوطنية وتنمية القطاع الصناعي، وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية من شأنها أن تحسن من تنافسية المؤسسات الوطنية وقدرتها على الدخول للأسواق الدولية، وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من النقاط[32]:

- **تثمين الموارد الطبيعية:** وذلك من خلال تحسين استغلال المؤهلات الطبيعية من أجل المرور من البلد المستورد للمواد الأولية الى بلد مصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى؛
- **تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة:**من خلال اعطاء أهمية للصناعات الجديدة غير الموجودة أو التي تشهد تقصيرا، والت تتمثل على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال وبصناعة السيارات؛
- **انتشار وتوسع حيز االصناعة:**مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة، فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وايضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، وهذا التعاون سيكون ايجابيا لاحداث مناخ جزئي للاعمال وتعميق الاستثمارات؛
- **تطوير وتأهيل العنصر البشري:**ان الاستراتجية تعتبر تطوير العامل البشري اساسا في نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيا وعصرنة الصناعات؛
- **وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:**تلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دورا تكميليا وتدريبيا بالنسبة للاستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل ارساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها لفائدة المؤسسات الوطنية.

ولا تعني الاستراتيجية الصناعية خوصصة القطاع الصناعي العمومي وجعل القطاع الخاص هو المسيطر على انتاج الثروة، وعلى هذا الاساس كان من الاجدر اتمام الاصلاحات الاقتصادية المعطلة واتمام مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق عوض تطبيق استراتيجية جديدة، فالدولة لم تعرف كيف تحدد الاولويات هل يجب انهاء مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وبناء اقتصاد جديد هو اقتصاد السوق أم تطبيق تجربة أخرى هي الاستراتيجية الصناعية الجديدة[33].

كان الدور الاساسي للصناعة الوطنية في بداية نشأتها تلبية الطلب المحلي، وهذا ما نتج عنه ضعف هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على اقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الاخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساس[34]:

- بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة؛
- وبمدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وبالنظر للوضع الحالي للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية امام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية خصوصا:

- التأثير على انتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية؛
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة؛
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي وجودة نظيره الاوروبي، وذلك راجع الى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

يمكن ابراز اهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي على مستويين[35]:

- **المستوى الخارجي:**
  1. العولمة وفرض الاندماج بالاقتصاد العالمي؛
  2. خلق صناعات جديدة ذات قيمة مضافة وتنافسية عالمية تعتمد على بنية تحتية تكنولوجية ومعلوماتية متطورة؛
  3. والانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر، وما سيترتب عنه من تهديد لبنية القطاع الصناعي الذي لم تتم بعد اعادة تأهيله من حيث مقوماته الذاتية.
- **والمستوى الداخلي:**
  1. التزايد السكاني والاعباء المترتبة عن تنامي حجم العمالة؛
  2. معالجة المشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع الصناعي؛
  3. وتطوير أنظمة التعليم العام والمهني والجامعي وبرامج التدريب والتاهيل ومنظومات الابتكار والتطوير والبحث العلمي بما يخدم التوجهات الصناعية الجزائرية ومتطلباتها.

ويجب على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة من أجل الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل الى منهجية صارمة وتجنب الحلول الظرفية. فبعث النسيج الصناعي الوطني سيكون له دورا فعالا في زيادة الثروة المنتجة، ولا يكون ذلك إلا بالاهتمام بالقطاع الخاص الناشئ والتطهير المالي للقطاع الصناعي العمومي الذي يعيش حالة متقدمة من التدهور، بالإضافة الى الاعتماد على بنية تحتية حقيقية ونسيج متنوع بجمع بين الصناعات الخفيفة والثقيلة تمكنها من استعادة التوازن لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني وتوفير فرص العمل وحماية احتياطات الصرف الوطني.

خاتمة:

سيدفع إنعاش القطاع الصناعي الاقتصاد الجزائري نحو التقدم والرقي ومن ثم مواكبة الانفتاح الاقتصادي على العالم، كل هذا من خلال تطوير الصناعات المهمة خاصة الصناعات خارج المحروقات، التي تنوع من مداخيل الاقتصاد الوطني وتجعله في وضعية جيدة للتنافس مع الخارج لكن رغم التطورات التي تحققت في هذا القطاع، إلا أنه لم يصل بعد للأهمية النسبية بين قطاعات الاقتصاد الوطني فمساهمته تبقى هامشية، وقد حال دون ذلك مواجهته (القطاع الصناعي) للعديد من الصعوبات الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية، فبحكم اعتماد القطاع الصناعي على مصادر تموين أجنبية، ونظرا لوجود سوء استغلال للموارد المتاحة (مادية، بشرية ومالية)، إضافة إلى التخلف التكنولوجي الذي يعاني منه وضعف مجهودات البحث والتطوير، قد تزعزع مركزه داخل الاقتصاد الوطني وانخفض حجم إنتاج العديد من الفروع وانخفضت معه درجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بفعل تراجع حجم القيمة المضافة له، كما أنه فقد العديد من مناصب الشغل ومستمر في فقدانها مع الأيام، كل ذلك بسبب احتدام المنافسة الأجنبية أو المحلية من طرف الخواص، وكذلك بسبب قصور الأساليب التسييرية المطبقة عليه، بالإضافة إلى تخلف وقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة.

من النتائج المتوصل اليها:
- التركيب المشوه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر، حيث تغلب عليه مساهمة الصناعات الاستخراجية مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي مساهمة الصناعة التحويلية التي تبقى مساهمتها ضعيفة جدا؛
- عدم تجاوب القطاع الصناعي الجزائري مع برامج الانعاش الاقتصادي وهذا راجع الى المشاكل التي يعانها من حيث التمويل.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن الاخذ بها:
- تنظيم الاقتصاد على أسس معرفية تستغل جميع الطاقات المادية والبشرية المتاحة؛
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص خاصة في القطاعات ذات الأولوية؛
- ادخال نظم تسيير حديثة في المؤسسات الجزائرية مع الاهتمام بمصلحة البحث والتطوير؛
- مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية؛
- تطوير قدرة وكفاءة اليد العاملة؛
- منح القطاع الخاص فرص أكبر في تسيير المناطق الصناعية؛
- وان تأهيل المناطق الصناعية ضروري لإنعاش الصناعة الجزائرية.

الهوامش والمراجع:

1 ارجع إلى:
- القريشي مدحت، «الاقتصاد الصناعي»، دار وائل للنشر (الطبعة الثانية)، عمان، 2005، ص ص 24- 25؛
- محروس اسماعيل محمد،، «اقتصاديات الصناعة: دراسة نظرية تطبيقية»، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1987، ص 57.

2 القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 فليح حسن خلف، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، جدار الكتاب العالمي & عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص ص 233-235.

4 نايف عبوش، «الصناعة الاستخراجية: امتداد أمامي حيوي للصناعات التحويلية»، 2017/08/26، https://www.alukah.net/culture/0/119878/

5 زدون جمال، «محددات الانتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة تحليلة قياسية للفترة 1980-2013-»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016، ص ص 178-179.

6 زدون جمال، نفس المرجع السابق، ص 179.

7 CHERIET Athmane, «Mondialisation et stratégies industrielles», thèse de doctorat d'Etat en sciences économiques, Faculté des sciences économiques- Sciences Commerciales et sciences de gestion, Université de Constantine, 2007, p. 10.

8 حاجي فطيمة & مهديد فاطمة الزهراء، «دور الجامعة الجزائرية في دعم تحديات القطاع الصناعي في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي»، الملتقى الدولي الثالث حول «الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة الفرص والتحديات»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، يومي 21 و22 نوفمبر2016.

9 كبداني محمد، «التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية»، كتاب الملتقى الوطني الاول حول «الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: استمرارية أم قطيعة»، يومي 23 و24 أفريل 2012، جامعة مستغانم، ص 39.

10 BENISSAD Hocine, «L'Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché», ENAG édition, Alger, 2004, p. 19.

11 مخضار سليم، «دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر: مقارنة ببعض الدول العربية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018، ص 104.

12 محمد بلقاسم حسن بهلول، «سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر»، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 199-275.

13 مخضار سليم، مرجع سبق ذكره، ص 108.
14 يدو محمد & بضياف صالح & زوروت رضا، «الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2014/1999)»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص ص 172-201.
15 مخضار سليم، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.
16 MEKIDECHE M., «Problématique de la restructuration industrielle pour l'entreprise publique», Chambre de commerce algériennne, Alger, 1994. mutations n° 07, p. 29.
17 نويبات عبد القادر، «ملامح التنمية الصناعية في ظل الأنظمة الاقتصادية- حالة الجزائر-»، الملتقى الوطني حول «التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة»، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، يومي 23 و24 أفريل 2008.
18 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES, «تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، الدورة العامة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 77.
19 علاوي عبد الفتاح & بن منصور موسى، «ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل الاصلاحات الاقتصادية 2001/2014-»، الملتقى الدولي حول «تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014.
20 بودرامة مصطفى & قصاص الطيب، «المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر»، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 12، جوان 2017، ص ص 195-210.
21 مخضار سليم، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.
22 المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426هـ الموافق لـ 03 ماي 2005م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها (الجريدة الرسمية، العدد 32-2005م).
23 المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 09 رجب 1424هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2003م (الجريدة الرسمية، العدد 54-2003م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر1996 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد القانون الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 52-1996م).
24 المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426هـ الموافق لـ 03 ماي 2005م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها (الجريدة الرسمية، العدد 32-2005م).
25 القانون 16-19 المؤرخ في 29 شوال 1437هـ الموافق لـ 03 أوت 2016م (الجريدة الرسمية، العدد 46-2016م) المتعلق بترقية الاستثمار.

26 خليل أسماء & سريدي سمية، «دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية»، الملتقى الوطني حول «تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع -والآفاق-والتجارب الناجحة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015.

27 معطا الله محمد، «المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية»، مجلة آفاق فكرية، العدد 02، مارس 2015، ص ص 176-188

28 شوتري الأم & عبد الصمد نجوى، «قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني بالجزائر»، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، جوان 2018، ص ص 305-317.

29 خلفاوي ايمان & عناني ساسية، «المناطق الصناعية في الجزائر –الواقع والآفاق»، الملتقى الوطني حول «تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع -والآفاق-والتجارب الناجحة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015.

30 خليل أسماء & سريدي سمية، مرجع سبق ذكره.

31 سنقرة عائشة، «دور المناطق الصناعية في حماية البيئة»، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص ص 278-296.

32 طبابيبة سليمة & شبلي دنيا، «دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في تطوير المناطق الصناعية في الجزائر»، الملتقى الوطني حول «تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع -والآفاق-والتجارب الناجحة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015.

33 بودواية محمد، «الاصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر 1980-2010: بين ضعف النتائج المحققة والطموحات الكبرى المرجوة»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، أفريل 2017، ص ص 249-276.

34 عروب رتيبة & بوسبعين تسعديت، «أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق»، كتاب الملتقى الوطني الاول حول «الاستراتيجية الصناعية في الجزائر: استمرارية أم قطيعة»، يومي 23 و24 أفريل 2012، جامعة مستغانم، ص 148.

35 بعلي حمزة & بنية محمد، «تحديات السياسات الصناعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الملتقى الوطني حول «تأهيل المناطق الصناعية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات، الواقع -والآفاق-والتجارب الناجحة»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 19 و20 أكتوبر 2015.